منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ووافق على اقامة سلطة وطنية بقيادتها ، وانه سيعيد تنظيم حكومته لاقصاء « ممثلي الفلسطينيين » الذين يقيمون في الضفة الغربية المحتلة كما سيجري تغييرات دستورية . (« النهار » ١١/٦) . وقد انصبت التغييرات الدستورية حتى الان على الامور المتعلقة بمجلس الامة الاردني ، واتجاه التغيير يسير في مجريين الاول اقصاء النواب الفلسطينيين من المجلس ، والثاني التمكن من حله دستوريا وعدم اجراء انتخابات جديدة لمهلة يتمكن فيها الملك من اجراء تعديل في اوضاع المملكة بمعزل عن السلطة التشريعية . وقد توضح هذا الاتجاه في المواد التي جرى تعديلها في الدستور والتي انحصرت في المادتين ٣٤ و٧٣ . ففي جلسة استثنائية عقدت يوم ١١/٩ (دعا اليها الملك في ١١/٥ لتعديل هاتين المادتين) أقر مجلسا النواب والاعيان وهما اللذان يتكون منهما مجلس الامة الاردني تعديل المادة ٣٤ من الدستور وهي المادة التي تعطي الملك حق حل مجلس النواب ، فاضيف اليها فقرة جديدة أعطت الملك الحق في « ان يحل مجلس الاعيان او يعفي أحد اعضائه من العضوية » . وهذا المجلس الذي يعين الملك اعضاءه تعيينا يضم ٣٠ عينا نصفهم من الفلسطينيين . وبذلك فان هذا التعديل يتيح للملك اعفاء هؤلاء الاعضاء من مناصبهم وتعيين خلفاء « اردنيين » لهم . كذلك أقر المجلس في الجلسة الاستثنائية نفسها تعديل المادة ٧٣ من الدستور والتي تنص الفقرتان الاولى والثانية منها على ما يلي : « ١ ــ اذا حل مجلس النواب فيجب اجراء انتخاب عام بحيث **يجتمع المجلس الجديد في دورة غير عادية بعد تاريخ الحل باربعة أشهر على الاكثر** ... ٢ ــ اذا لم يتم الانتخاب عند انتهاء الشهور الاربعة يستعيد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورا وكأن الحل لم يكن ويستمر في أعماله الى ان ينتخب المجلس الجديد » . وكان مشروع التعديل الذي تقدمت به الحكومة الى المجلس يتضمن اضافة فقرة جديدة تنص على ما يلي : « بالرغم مما ورد في الفقرتين ١ و٢ من هذه المادة **للملك ان يؤجل اجراء الانتخاب العام لمدة لا تزيد على سنتين** اذا كانت هنالك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء ان اجراء الانتخاب أمر متعذر » (« الرأي » الاردنية ١١/١٠) . وقد أقر المجلس تعديل هذه المادة بحيث يكون تأجيل اجراء الانتخاب لمدة سنة واحدة وليس سنتين كما ورد في مشروع الحكومة (النهار ــ ١١/١٠) ومن المتوقع ان يجري حل مجلس النواب فتتحقق الغايتان معا: اقصاء النواب الفلسطينيين عنه واتاحة الفرصة للملك ونظامه في التصرف بمعزل عن السلطة التشريعية .

تمثلت ردة الفعل الفلسطينية الرسمية على هذه الاجراءات في الرسالة التي وجهها ابو اللطف، رئيس الدائرة السياسية في المنظمة ، الى المؤتمر الوطني العام لاتحاد طلبة الاردن الذي عقد في بغداد فقد جاء في هذه الرسالة (وفا ؛ ١١/١١) ما يلي : ان كل الاجراءات والتغييرات الدستورية والانتخابات والتسميات التي يراد بها التدليل على انفصال الشعب الواحد في الضفتين هي كلها زائفة ولا يمكن لها ان تأخذ مجراها في واقعنا اليومي . ليغفل الغرباء عن هذا الوطن ما يمكنهم ان يفعلوه فقوة شعبنا وصلابته في الضفتين ووحدته هي أقوى من كل اجراءاتهم وتسمياتهم . فالاردن لنا وفلسطين فلسطيننا وسوف نقيم على هذه الارض بكاملها كياننا الوطني بعد ان يتم تحريره كاملا من الوجود الصهيوني والوجود الرجعي العميل » .

ان هذه الاجراءات ان كانت مقصودة فعلا ولم تكن محاولات ابتزاز ستضع شرق الاردن حيث الفلسطينيون فيه هم الاغلبية ، على مدخل تحول جذري سياسي واجتماعي ، ان تحكم الملك في بدايته فان نهايته ستكون بالتأكيد محكومة بعوامل الصراع الموضوعية وقوانينه التي لن تكون بحال لمصلحة النظام .

العالم يقبل الحقيقة الفلسطينية

عندما صوتت ١٠٥ دول في ١٠/١٤ الى جانب القرار : « ان الجمعية العمومية ، اذ تعتبر ان الشعب الفلسطيني هو الفريق الرئيسي المعني بمسألة فلسطين ، تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني الى المشاركة في مناقشاب الجمعية العمومية حول قضية فلسطين في الجلسات العامة » ، كان ذلك تكريسا لاعتراف العالم الرسمي والمعلن بالحقيقة الفلسطينية التي